ترشيد الانفاق العام كدعامة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل الأزمة النفطية الراهنة

أ.حداب محي الدين
أستاذ مساعد بجامعة معسكر
عضو مخبر تحليل واستشراف وتطوير الوظائف والكفاءات

الملخص
يعد ترشيد الانفاق العام ضرورة حتمية تفرضها التقلبات الحالية في أسواق النفط الدولية، هذه التقلبات التي أثرت بشكل مباشر على اقتصاديات الدول الريعية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، نظرا لاعتمادها على مورد وحيد وهو النفط. بالإضافة إلى حتمية أخرى وهي الزيادة الطبيعية لهذه النفقات بحكم الزيادة في السكان، المشاريع...الخ.
سنحاول في هذه الورقة البحثية ان نبين أهمية الترشيد كضرورة ملحة، قبل الشروع في عملية تنويع الاقتصاد، لأن الرشادة في التنويع هي دعامة أساسية لمحاربة إهدار المال العام، مستعينين في ذلك بالتجربة الماليزية كنموذج لهذا الترشيد.
الكلمات المفتاحية : ترشيد النفقات العامة، ماليزيا، التنويع الاقتصادي، الاقتصاد الجزائري.

Résumé :
La rationalisation des dépenses publiques est une nécessité imposée par la volatilité actuelle sur les marchés internationaux du pétrole. Cette situation constitue une menace directe sur les économies des États rentiers en général et sur l'Algérie en particulier, compte tenu de sa dépendance à l'égard d'un seul secteur économique : les hydrocarbures. Ajoutez à cela un autre défi inévitable à savoir l'augmentation naturelle de ces dépenses due à l'augmentation de la population, des projets... etc.
Dans cet article, nous allons essayer de montrer l'importance et la nécessité de rationaliser les dépenses publiques, avant d'entamer toute tentative de diversification de l'économie, parce que le processus de rationalisation constitue est un pilier essentiel de lutte contre le gaspillage des deniers publics. Cette étude se réfère à l'expérience Malaisienne en tant que modèle de rationalisation budgétaire.
Mot clé : Rationalisation des dépenses publiques, la Malaisie, la diversification économique, l'économie algérienne.

إشكالية البحث

سنحاول في هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على أهمية ترشيد الانفاق الحكومي كضرورة حتمية تفرضها التقلبات الدولية الحالية في اقتصاد النفط، مما يستدعي العمل الجاد لإيجاد بدائل خارج قطاع المحروقات عن طريق إحلال الواردات وزيادة الاستثمار الانتاجي.

I/ترشيد الانفاق العام :

I/1- النفقة العامة: ونعني بها بصورة رئيسية بأنها : " كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة"[1]، من خلال هذا التعريف يمكن أن نستنتج أن أساس تركيب النفقة العامة هو القيمة النقدية مع وجود سلطة مخول لها التصرف لغرض تحقيق منفعة عامة.

I/1/1-ضوابط الانفاق العام: لكي يحقق الانفاق العام هدفه المنشود يجب عليه ان يحقق غايتين أساسيتين هما تحقيق أكبر قدر من المنفعة العامة، والغاية الثانية هي تحقيق الاقتصاد في النفقة مع وجود ترخيص وقانون يضبط هذا الانفاق.

أ- **ضابط المنفعة:**ان الهدف الاساسي من النفقة هو تحقيق المصلحة العامة وبالتالي لا تكون مبررة ألا بمقدار ما تحققه من نفع للمجتمع، وهذا ما يقتضي عدم صرفها لتحقيق المصالح الخاصة لبعض الأفراد، أو المجموعات أو فئات المجتمع دون البعض الآخر، لأسباب سياسية أو اجتماعية كانت[2].

ب- **ضابط الاقتصاد في النفقة:**إذ يجب على القائمين بالانفاق العام تجنب أي تبذير أو إسراف أي بمعنى أخر يعني استخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة.

ج- **ضابط الترخيص والتقنين:** الترخيص هو ما يميز النفقة العامة عن النفقة الخاصة ويعني ذلك أن أي مبلغ من الأموال لا يصرف إلا إذا سبقت موافقة الجهة المختصة بالتشريع[3]، أما تقنيين النشاط الإنفاقي للدولة فالمقصود به أن يتم تنفيذ النفقات العامةً وفقا للإجراءات التي حددتها الموازنة والقوانين المالية.

I/1/2-اشكالية تزايد النفقات: في ظل التقلبات الاقتصادية السريعة وحركية الاسواق والاسعار وزيادة في الكثافة السكانية وتداخل الاسواق وظهور التكتلات الاقتصادية الموحدة كل هذه العوامل وغيرها ساهمت في شكل مباشر في ظهور مشكل زيادة النفقة والتي فرضتها تقلبات اقتصديات العالم ن وقد مس هذا المشكل الدول المتقدمة منها والمتخلفة اقتصاديا ويمكن حصر أساب ظهور هذا المشكل في الشكل (01) الموالي.

[1] فلح حسين خلف، المالية العامة، ط1، عالم الكتاب الحديث- جدار للكتاب العلمي، الاردن، 2008، ص 89.

[2] رشيد بن عياش، تدبير الإنفاق العام، الحوار المتمدن – العدد 2940 انظر الموقع (www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=207099)

[3] محمد طاقة، هدى عزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007ص، 35.

الشكل (01): اسباب تزايد النفقات العامة

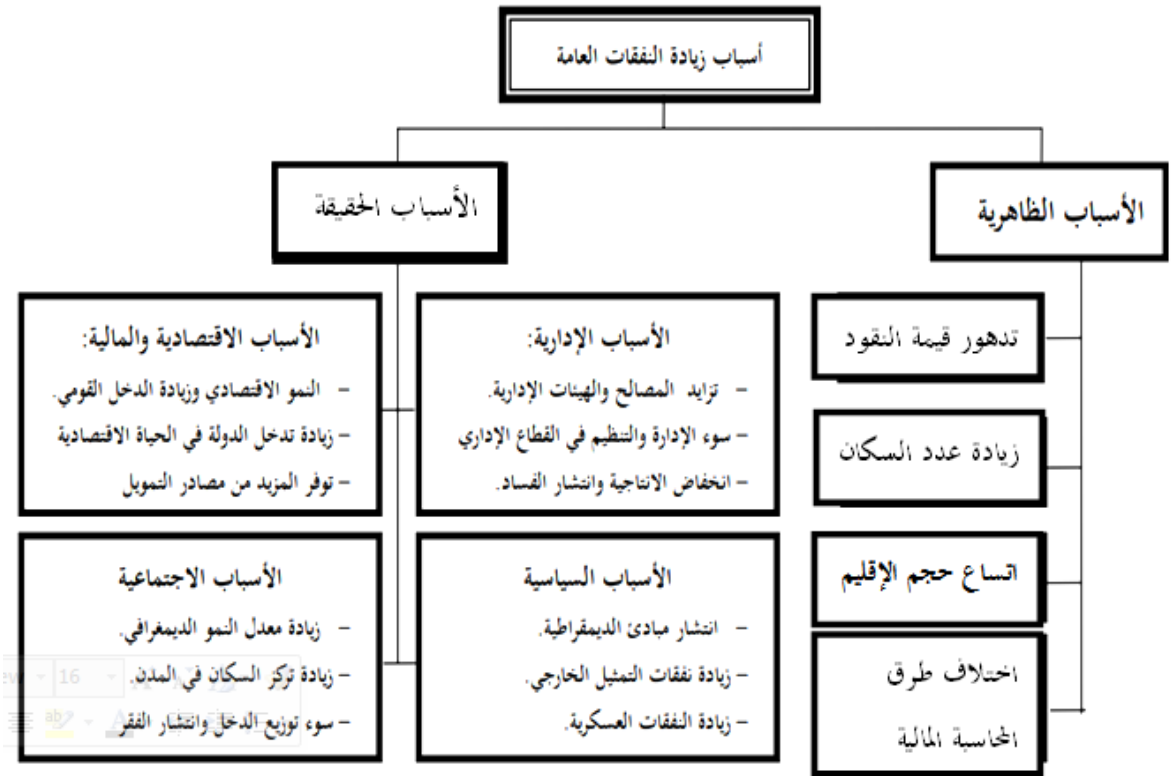

المصدر: شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2012، ص86.

I/2–تعريف الترشيد: الترشيد لغة: هو من الفعل رشد، رُشدا، ورشادا، اي اهتدى واستقام، أما اذا قلنا فلان رشيد اي انع صائب وحكيم وقراره رشيد.[4] أما إصطلاحا فهو : يتضمن إحكام الرقابة والوصول بالتبذير والاسراف الى الحد الأدنى.

I/3– ترشيد الانفاق العام :

1- و يعني حسن التصرف في الأموال وإنفاقها بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد، دون إسراف ولا تقتير،) زيادة الإنفاق العام عن موضع الاعتدال يعد سفه وكذا إنقاصه يعتبر تقتيرا (ويتضمن ترشيد الإنفاق ضبط النفقات، وإحكام الرقابة عليها، والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، وتلافي النفقات غير الضرورية، وزيادة الكفاية الإنتاجية ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية[5]

[4] المنجد في اللغة العربية المعاصرة، ط 2، دار المشرق، لبنان، 2001، ص555.

[5] محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ، 2008ص 399

2- يشير ترشيد الإنفاق العام إلى "العمل على زيادة فعالية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الإقتصاد القومي على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التبديد إلى أدنى حد ممكن. لذا فإن ترشيد الإنفاق العام لا يقصد به ضغطه ولكن يقصد به الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق والإسراف[6]."

I/3/1- عوامل نجاح عملية ترشيد النفقات العامة: ليكون ترشيد النفقة العامة رشيدا يجب أن يتوفر على ستة شروط هي :

1- ضرورة توفر بيئة سليمة للحكم.

2- ارادة سياسية قوية.

3- كفاءة اجهزة الدولة.

4- التطبيق الجاد للمعرفة العلمية المكتسبة.

5- توفر نظام محاسبة ورقابة فعال.

6- الابتعاد عن مزاحمة القطاع الخاص.

II/تجارب دولية في ادارة الانفاق العام

II/ 1- التجربة الماليزية في ترشيد الانفاق العام:

تعتبر ماليزيا من بين اهم دول جنوب شرق آسيا التي استطاعت ان تتفادى جل الازمات الاقتصادية الصعبة، وذلك من خلال تبني مشروع اقتصادي وسياسي واجتماعي واعد مهدها لتكون من بين أقوى اقتصاديات العالم.

فتقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الانمائي للأمم المتحدة لعام 2001 رصد أهم 30 دولة مصدرة للتقنية العالية وقد احتلت ماليزيا المرتبة التاسعة (09) متقدمة على كل من ايطاليا والسويد والصين.وكانت سياسة الانفاق الرشيد السبيل الاكثر فاعلية في هذا التقدم الملحوظ واعتمد فيه على مايلي:

1- الاعتماد على ميزانية البرامج والاداء (PPBS-Program Performance Budgeting) وهي الميزانية التي ترتكز على البرامج الحكومية.

[6] بلعاطل عياش ونوي سميحة، آلية ترشيد الانفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر، ورقة بحثية في مؤتمر تقييم برامج الاستثمارات العامة ونعكاساتها على الالتشغيل والاستثمار في الجزائر، جامعة سطيف 1، مارس 2013، ص 05.

2- توجيه انفاقها بالدرجة الاولى الى تحسين المستوى التعليمي للأجيال حيث خصصت ما يزيد عن 21% من مجموع نفقاتها العامة على التعليم (2005) بحيث فاقت نسبة التمدرس 89%، كما ركزت على التعليم النوعي بإتباع اسلوب "التعليم حسب النوعية العالمية"[7].

3- تبني سياسة واضحة في القضاء على الفقر من خلال الدعم الاجتماعي، بالقروض المصغرة، دعم الاعمال المنزلية والمؤسسات الممصغرة مما قلص معدلات الفقر من 50% سنة 1975م الى 5.7 % سنة 2004[8]

4- اعتماد ماليزيا بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات حيث ارتفاع الادخار المحلي الإجمالي بنسبة 40 % بين سنة 1970م وسنة 1993م، كما زاد الاستثمار المحلي الإجمالي بنسبة 50 % خلال الفترة عينها.

5- سمحت بدخول الاستثمار الاجنبي المباشر ولكن ضمن شروط تصب بشكل أساسي في صالح الاقتصاد الوطني منها[9]:

- ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تشبع حاجات السوق المحلية.
- أن تصدر الشركة 50 % على الأقل من جملة ما تنتجه.
- الشركات الأجنبية التي يصل رأس مالها المدفوع نحو 2 مليون دولار يسمح لها باستقدام خمسة أجانب فقط لشغل بعض الوظائف في الشركة.

6- وجود درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي (الصناعات: الاستهلاكية – الوسيطة –الرأسمالية) وقد كان هذا الأمر كمحصلة لنجاح سياسات التنمية بماليزيا فيمكن اعتباره سبباً ونتيجة في الوقت عينه.

كان نتاج ذلك أن احتلت المرتبة 34 عالميا (2008) من حيث الناتج المحلي الاجمالي بحسب صندوق النقد الدولي، كما احتلت المرتبة 18 عالميا من حيث حجم الصادرات حيث بلغت 126.5 مليار دولار عام 2004، المرتبة 20 عالميا من حيث حجم الواردات والمرتبة 17 عالميا من حيث الصادرات.

[7] اشرف صالح، ادارة المال العام "مجلة ادارة المال العام التخصيص والاستخدام، المنظمة العربية للتنمية الادارية، أعمال المؤتمرات، مصر، 2010، ص 284.

[8] Malaisie – Communauté Européenne, Document de Stratégie, pour la période de 2007-2013

[9] عب دالحافظ الصاوي، قراءة في تجربة ماليزيا التنموية، مجلة الوعي الإسلامي، العدد451، دولة الكويت، 2003، ص 02.

كل هذه المقومات جعل من ماليزيا بلد الأكثر تنوع في اقتصادها وذلك بالاعتماد على الصناعات الثقيلة والتكنولوجية والشكل رقم (02) الموالي يبين ذلك

الشكل رقم (2) : الصادرات غير النفطية كنسبة من مجموع الصادرات، متوسط 2012-2014

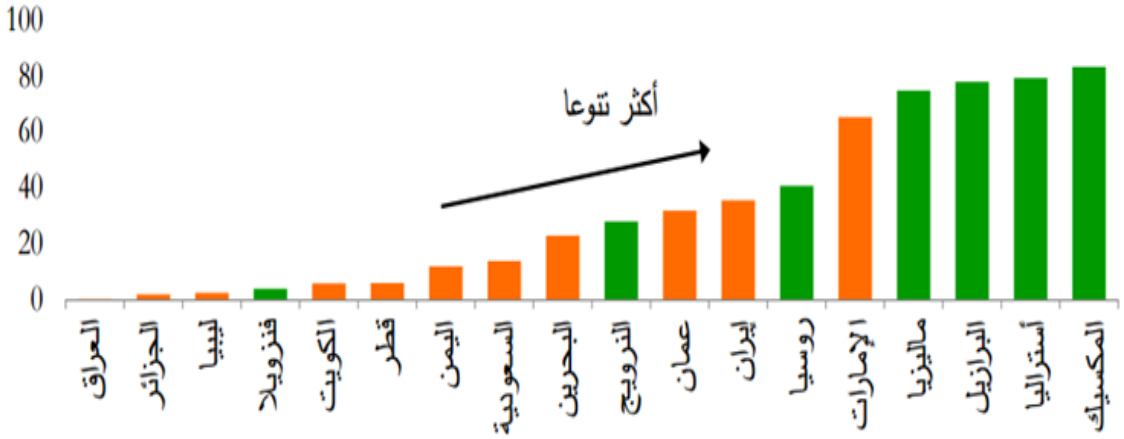

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي حول " آفاق الاقتصاد الاقليمي" ماي 2015، ص 14.

III/ الانفاق الحكومي في الجزائر بين الزيادة والاسراف:

يتمتع الاقتصاد الجزائري بنمو اقتصادي مستمر منذ عشر سنوات تقريبا، بعد أزمته التي واجهها في التسعينيات من القرن الماضي، وعلى الرغم من محاولات تنويع هيكل الاقتصاد، إلا أن نقطة الضعف الأساسية للاقتصاد الجزائري هي اعتماده الكثيف على الإيرادات النفطية في تمويل إنفاقه العام، إذ تمثل 98% من إجمالي صادرات الجزائر، وحوالي ثلثي الإيرادات العامة في الميزانية الجزائرية، وكما هو الحال في الدول النفطية، فإن القطاع غير الهيدروكربوني في الجزائر هو قطاع موجه نحو الداخل (أي لا يستهدف التصدير إلى الخارج)، ويعتمد على الإنفاق الحكومي العام

و الجدول رقم (01). الموالي يبين أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر

الجدول رقم (01): بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليار دينار)	9.306	10.994	10.136	11.733	13.205	14.414	15.614	16.747	17.953
الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات بالأسعار الجارية (مليار دينار)	5.217	5.994	6.831	7.554	8.376	9.172	10.016	10.885	11.809
متوسط نصيب الفرد من الناتج بالدولار الامريكي	3.904	4.940	3.926	4.389	4.603	4.793	4.966	5.115	5.270
نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات	1.5	1.6	1.5	1.8	1.8	1.8	1.7	1.7	1.6

Source :IMF Country Repport No.11/39

من خلال الجدول المبين أعلاه يتبين لنا التزايد الطردي المستمر لكل من الناتج المحلي الاجمالي والاجمالي خارج قطاع المحروقات كما تيعه زيادة طردية في نصيب الفرد من الناتج، وهذا راجع لإنتعاش السوق النفطي على المستوى الدولي، في حين نلاحظ ثبات نسبة الصادات خارج المحروقات اذ انتقلت بفاصلة بعدما كانت 1.5% (2007) لينتقل الى1.6% (2015) ولكنها تبقى جد ضئيلة.

III/1– إرتباط الإنفاق العام في الجزائر بأسعار النفط.

يرتب الإنفاق العام في الجزائر بشكل وثيق مع أسعار النفط بإعتبارها دولة نفطية اذ تمثل صادرات المحروقات ماقيمته 98% من مجمل الصادرات وهذا ما يربط اقتصاد الجزائر بأسعار الفط وهو ما يوضحه الشكل (03)التالي

الشكل (03): علاقة أسعار النفط بحجم الانفاق العام في الجزائر (2000–2010)

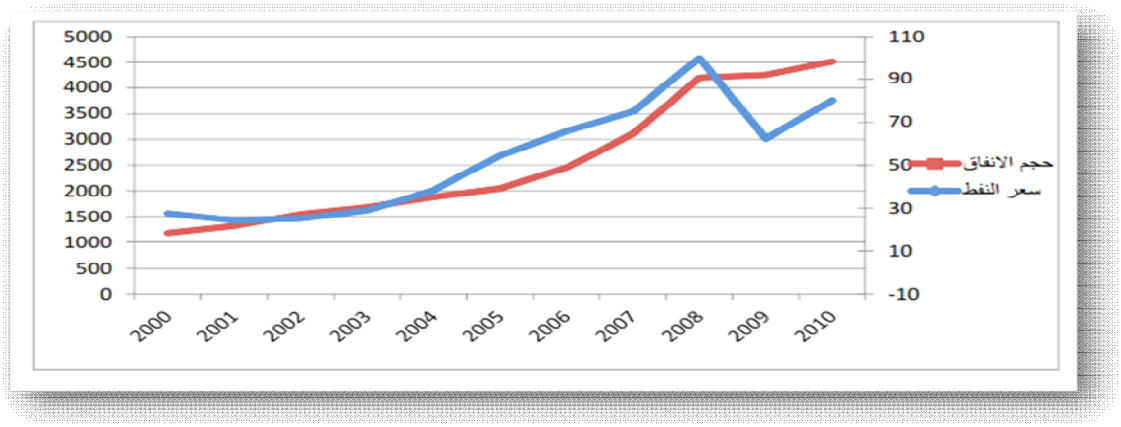

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على تقارير بنك الجزائر حول الوضعية المالية للسنوات 2000–2010.

من خلال الشكل أعلاه تظهر لنا العلاقة الطردية ما بين أسعار النفط وحجم الإنفاق، حيث كان التحسن في أسعار النفط السبب الأول في زيادات إيرادات الدولة ما سمح لها بالتوسع في الإنفاق، وقد مثلت الجباية البترولية لوحدها ما يفوق 85,18%من حجم إيرادات الدولة خلال الفترة"2000-2010."

III/2- أسباب تزايد حجم الإنفاق العام في الجزائر:

و تظهر لنا من خلال هيكل الانفاق ماين نفقات التسيير والتجهيز.

الجدول رقم (02): هيكل الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة "2000-2010"

الوحدة: مليار دينار

السنوات	إجمالي النفقات العامة	النفقات الجارية	معدل الزيادة	النسبة من إجمالي الإنفاق%	النفقات الرأسمالية	النسبة من إجمالي الإنفاق%	معدل الزيادة
2000	1178,1	838,9	/	71,2	339,2	28,8	/
2001	1321,0	798,6	-4,8	60,4	522,4	39,6	54,0
2002	1550,6	975,6	22,1	62,9	575,0	37,1	10.0
2003	1690,2	1122,1	15,0	66,3	568,1	33,7	-1,2
2004	1891,8	1251,1	11,4	66,1	640,7	33,9	12,7
2005	2052,0	1245,1	-0,4	60,6	806,9	39,4	25,9
2006	2453,0	1437,1	15,4	58,6	1015,1	41,4	25,8
2007	3108,5	1637,9	13,9	52,7	1434,6	47,3	41.3
2008	4191,0	2217,7	35,3	52,9	1973,3	47,1	37,5
2009	4246,3	2300,0	03,7	54,1	1946,3	45,9	-1,3
2010	4512,8	2683,8	16,6	59,4	1829,0	40,6	-6,0

المصدر : مجموعة تقارير عن البنك الجزائري عن الوضعية المالية

يتضح من الجدول أعلاه أن النفقات الجارية مثلت النسبة الأكبر من الإنفاق طيلة الفترة حيث قدر متوسط نسبتها خلال هذه الفترة، 60,45%ويعزى هذا الارتفاع إلى مجموعة من العوامل أهمها ارتفاع أعباء الأجور والتحويلات الاجتماعية، بالإضافة إلى عمليات سداد الدين العمومي، وفي المقابل سجلت النفقات الرأسمالية ما نسبته 39,55 %من إجمالي الإنفاق، وهي الأخرى عرفت نموا هاما من سنة لأخرى، إذ ارتفعت نسبتها من 28,8 %من حجم الإنفاق الإجمالي سنة 2000إلى 41,42 %عام 2001 لتتجاوز هذه النسبة 45,84%سنة 2009 وهو تطور ناتج عن تنفيذ الحكومة لسياسة اقتصادية جديدة منذ سنة 2001 تعتمد على التوسع في الإنفاق الحكومي الاستثماري من أجل رفع معدل النمو الاقتصادي. وما نلاحظه من الجدول أعلاه انه هناك تحول واضح لصالح النفقات الرأسمالية ابتداء من سنة 2005 إلى غاية 2008 وهي تقريبا فترة البرنامج التكميلي للإنعاش الاقتصادي،

حيث أنه وبالرغم من بقاء النفقات الجارية تفوق النفقات الرأسمالية، إلا أن معدلات نمو النفقات الرأسمالية كانت تفوق معدلات نمو النفقات الجارية حيث قدر متوسط معدل نمو النفقات الجارية خلال هذه الفترة 51%في حين بلغ متوسط معدل نمو النفقات الرأسمالية 32,6%، وهذا بفضل المبلغ المرصود للبرنامج التكميلي لدعم النمو "2005-2009" والذي قدر بحوالي 150مليار دولار.

III/2/1- أسباب ارتفاع النفقات الجارية:

تعود اسباب ارتفاع النفقات الجارية الى الارتفاع المستمرو الكبير لكل من التحويلات الجارية وتعويضات العاملين (أجور الموظفين، الخ...) ويمكن ان نوجزها في مايلي:

1- ارتفاع النفقات في الخدمات الادارية.

2- ارتفاع المنحة الجزافية من 1000 دج الى 3000 دج (2007)

3- التكفل بالفئة الهشة من ذوي الاحتياجات الخاصة، المعسورين والمساجين..الخ

4- زيادة نسبة أجور الموظفين بعدما كانت تمثل 31% من اجمالي الانفاق (2000) لتصل الى 37% سنة 2010

5- ارتفاع معدل نمو التحويلات الجارية بسبب التعديلات التي أجريت على الحد الادنى المضمون للأجر حيث ارتف من 6000 دج (2000) الى 8000 دج (2001) ثم الى 10.000 دج (2004) ليصل الى 12000 (2007) ثم الى 15000 سنة 2010.

6- ومن بين الأسباب التي ساهمت أيضا في زيادة النفقات الحكومية على الأجور هي الارتفاع في مناصب الشغل المستحدثة في القطاع الحكومي والتي عرفت هي الأخرى زيادات مهمة خاصة في إطار الصيغ الجديدة للتشغيل كعقود ما قبل التشغيل وعقود الإدماج، الأمر الذي جعل النفقات على الأجور تنمو بمعدلات متزايدة حيث ارتفعت من 11.6 %من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات سنة 2006إلى 15,6%في عام2010 باستثناء المدفوعات بأثر رجعي10.

[10] FMI , rapport des services du fmi pour les consultations de 2010 au titre de l'article iv , n° 11/39, mars 2011, p :13

III/2/2- أسباب ارتفاع النفقات التجهيز:

يعود السبب الرئيسي في ارتفاع نفقات التجهيز إلى إتباع الحكومة لسياسة إقتصادية جديدة إعتمدت على التوسع في حجم الإنفاق الحكومي الموجه خصوصا للإستثمار (البنية التحتية، توفير السكن، خلق فرص عمل جديدة، الري والفلاحة، تحسين الخدمات العامة...،) وقد إتضحت معالم هذه السياسة ابتداء من سنة 2001 التي سجل فيها حجم الإنفاق الحكومي الإستثماري زيادة بنسبة 36,13%بالمقارنة مع سنة 2000 بعدما أقرت الحكومة تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة"2001-2004" واستمرت نفقات التجهيز في الزيادة خلال الفترة السابقة، وخلال الفترة "2005-2009"وهي الفترة المخصصة لتنفيذ البرنامج التكميلي استمرت نفقات التجهيز في الارتفاع، وقد سجلت مستويات كبيرة مقارنة بالفترة الأولى بسبب حجم الاستثمارات المنجزة حيث بلغ متوسط الزيادة خلال هذه الفترة، 26,61%مقارنة 18,46%خلال الفترة "2001-2004"، هذا يعود إلى المبلغ الهائل المرصود للبرنامج التكميلي، وإنعكست هذه الزيادة على هيكل النفقات العامة الذي سجل تغيرا لصالح نفقات التجهيز التي انتقلت نسبتها من إجمالي الإنفاق العام من 28,8% سنة 2000إلى 41,42 %سنة 2006 ثم إلى 45,84%سنة 2009[11].

والشكل البياني رقم (04) التالي يوضح المبالغ المرصودة لمختلف البرامج الاستثمارية الحكومية المبرلاة خلال الفترة "2001-2014"في إطار برامج التنمية، وهو ما يعكس الزيادة الهائلة التي حصلت في نفقات التجهيز

الشكل رقم (04): المبالغ المرصودة للبرامج الاستثمارية الحكومية خلال الفترة "2001-2014"

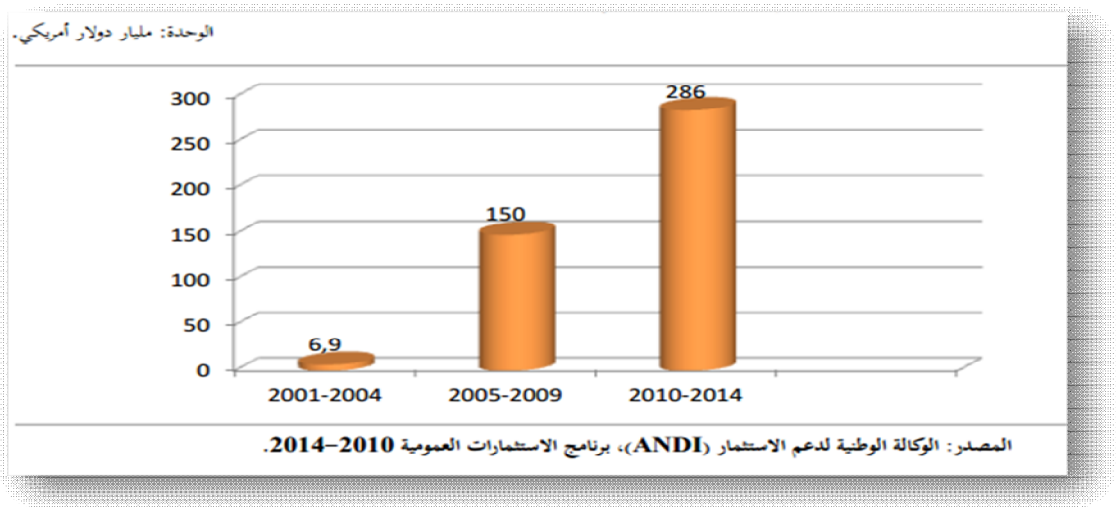

[11] شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2012، ص263.

نلاحظ من خلال الشكل أن قيمة الاستثمارات العمومية نمت بشكل هائل بين الفترة والأخرى، حيث تضاعف حجم الاستثمارات ما بين (2001-2004) و(2005-2009)بأكثر من 21مرة، وهذا ما صنف الجزائر من بين الدول الاكثر اسرافا وهدرا للانفاق الحكومي (عدم رشادة الانفاق*) والجدول رقم (03) الموالي يبين ترتيب الجزائر

الجدول رقم (03): تطور مؤشر الاسراف في الانفاق بالجزائر خلال الفترة (2008-2010)

السنة	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011
القيمة	3.7	3.2	3.3	3.0
الرتبة	134/48	133/80	139/64	142/79

Source : Group of the Global Competitiveness Reports for the years 2008/2011

لاحظ من الجدول أعلاه انه خلال الموسم 2009/2008 تعدى هذا المؤشر النصف، وكان ترتيب الجزائر في المرتبة 48 من بين 134 دولة، أي أن وضع الجزائر في مجال الكفاءة في توفير السلع والخدمات وضع متوسط أو أعلى بقليل، إلا أن سنة 2010/2009 عرفت انخفاضا بلغ 13,5%في المؤشر، كما نزل ترتيب الجزائر إلى المرتبة 80 من بين 133دولة، أما سنة 2011/2010 فعرف المؤشر ارتفاعا طفيفا فقد سجل 3,3نقطة، وتحسن الترتيب قليلا إذ احتلت الجزائر المرتبة 64 من بين 139 دولة شملهم هذا المؤشر، ورغم هذا التحسن الطفيف إلا أن الإنفاق العام في الجزائر بقى حسب هذا المؤشر يتميز بالإسراف، وعدم الكفاءة العالية في توفير السلع الضرورية والخدمات، وقد عاود هذا المؤشر الانخفاذ للموسم 2012/2011 حيث سجل 03 نقاط فقط، وتدنى ترتيب الجزائر إلى المرتبة 79 من ضمن 142 دولة شملهم هذا المؤشر، وهو ما يعني زيادة الهدر والتبذير وعدم الرشادة في الإنفاق الحكومي، الأمر الذي أصبح يتطلب اتخاذ الحكومة الإجراءات اللازمة والضرورية لأجل ترشيد الإنفاق الحكومي، والاستغلال الأمثل للمال العام من اجل استكمال برامج التنمية التي شرعت فيها، ورفع المستوى المعيشي للمواطن، وتحقيق أهداف الألفية الإنمائية.

* يصدره تقرير التنافسية العالمية والذي يقيم مدى رشادة الإنفاق الحكومي في الدولة، من وجهة نظر رجال الأعمال في العديد من دول العالم، حيث تتراو قيمة المؤشر بين نقطة واحدة (الأكثر إسرافا)، و7نقات (كفاءة عالية في توفير السلع الضرورية والخدمات).

III/3- اشكالية التنويع الاقتصادي في الجزائر:

حسب تقارير الهيئات الاقتصادية المختصة فإن الجزائر تعتبر من الدول الاقل تنوعا وفي اقتصادها إذ تحتل المرتبة ماقبل الاخير بعد العراق من حيث صادراتها خارج المحروقات والمرتبة االرابعة من حيث نسبة الايرادات غير النفطية كنسبة من مجموع \ايرادات المالية العامة بنسبة 38% (أنظر الشكل (05) الموالي:

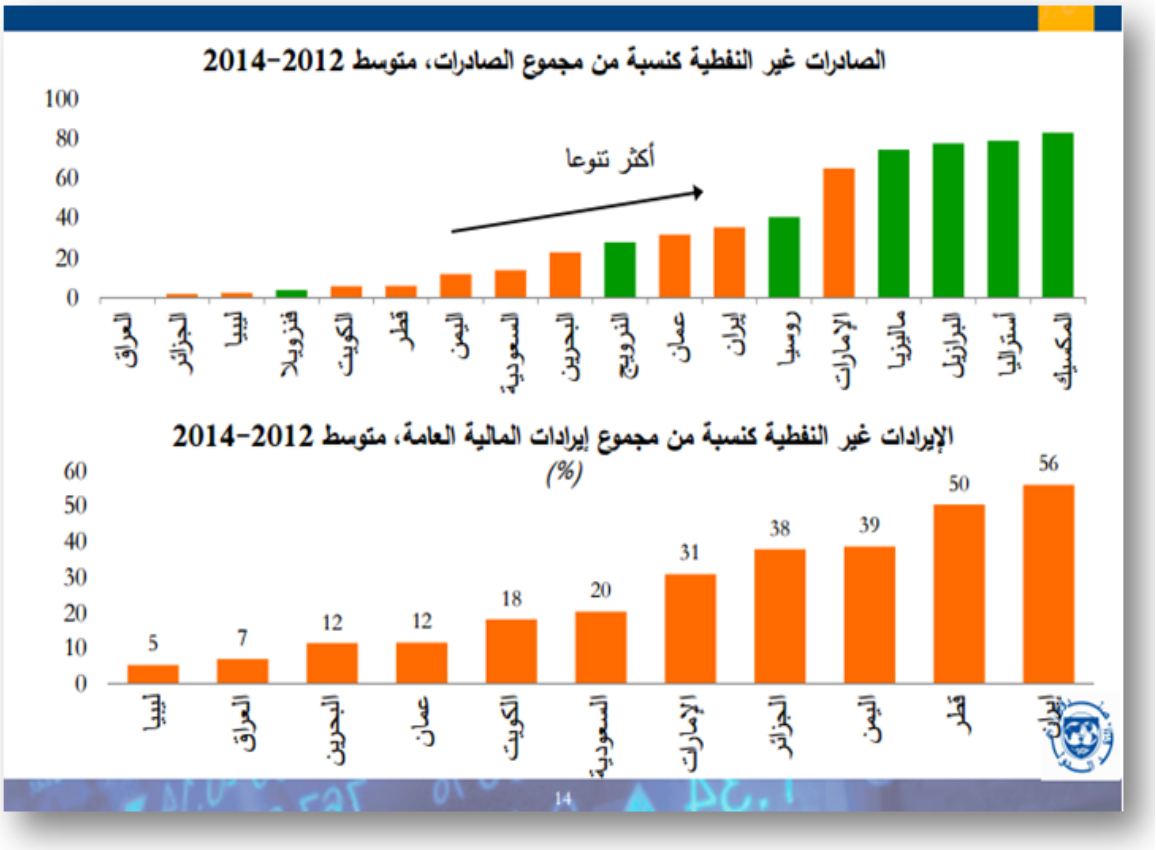

المصدر : تقرير صندوق النقد الدولي حول " آفاق الاقتصاد الاقليمي " ماي 2015، ص 14

ضف الى ذلك عدة اسباب أخرى نذكر أهمها[12]:

1- نمو إجمالي متذبذب وضعيفا نسبيا:

في المتوسط قدر نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المعنية 3,27%وهو نمو ضعيف نسبيا كونه يتأثر بالنمو غير المطرد للقيمة المضافة لقطاع المحروقات وبدرجة أقل لقطاعي الصناعة والفلاحة.

[12] اسماعيل صاري، التنويع الاقتصادي كإستراتيجية حتمية لمواجهة الصدمات النفطية في الجزائر، ورقة بحثية في ملتقى علمي، جامعة المدية، أكتوبر 2015، ص 13.

2- نمو خارج المحروقات في تحسن لكنه غير صلب:

تتمثل في القطاع الصناعي الذي كانت نسبة نموه خلال الفترة المتوسطة في حدود 2.6% وبذلك فإن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام تبقى متذبذبة وضعيفة نسبيا على الرغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة، بالرغم من طابعه الجزئي في الإنتاج الوطني.

3- التركيب الهيكلي للصادرات:

حيث أن الصادرات خارج قطاع المحروقات لم تتجاوز 2,4 مليار دولار، والتركيب السلعي تشكل من مادتين أساسيتين هما البترول والغاز، والتركيب القيمي بلغ مستوى الخطورة على الأمن القومي والاقتصادي للبلاد، فقد بلغت درجة التركيب القيمي خلال فترة البرامج التنموية إلى غاية 2013 حوالي 4 %وهذا ما يدل على ضعف تأثير البرامج على تنويع صادرات البلاد والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، ولم تتجاوز نسبة الصادرات خارج المحروقات 3%وهذا ما يدل على استمرار الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني خاصة مع دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي مرحلة التفكيك الجمركي وضعف التنويع الاقتصادي.

استنتاجات وتوصيات

يتطلب ترشيد الانفاق العام في الجزائر وجود ارادة مشتركة بين الدولة كنظام اقتصادي وبين أعوانها الاقتصاديين وذلك من خلال عقلانية الاستهلاك وكذا دعم القطاعات الانتاجية، عصرنة المكنة الانتاجية، هذا من جهة ومن جهة أخرى يعد احلال الواردات ضرورة قصوى لأجل التخفيف من عبئ الاستراد خصوصا في ظل امكانية الانتاج المحلي في الوقت الحالي.

يعد الاستثمار في القطاعات السياحية والصناعات التقليدية وكذا الصناعات التحويلية الثقيلة أهم مصادر التي تحتاج الى دعم كبير من طرف الدولة وذلك بفتح المجال امام القطاع الخاص للخوض فيها وتنميتها، كما لا يجب ان نهمل دور الجامعة والبحث العلمي في كونه النواة الاولى للابداع في المجال لاصناعي والزراعي ويظهر ذلك وفي زيادة الانفاق في المجال العلمي وخير دليل التجربة الماليزية التي ساهمت الجامعة في تحريك عجلت التنمية فيها.

تعد الطاقات المتجددة في الجزائر من بين أهم الموارد النقية والبديلة عن المحروقات إذ تعتبر الطاقة الشمسية اهم المصادر المعول عليها في توفير مداخيل هامة للبلد وذلك للاسباب التالية:

1- 169440 تيرا واط ساعي / السنة، اي 5000 مرة استهلاك الجزائري من الكهرباء.

2- 60 مرة استهلاك اوروبا المقدرة بـ: 3000 تيرا واط ساعي / السنة.

3- الطاقة المتوسطة المستقبلية بالكيلوواط ساعي /م2 /السنة : الهضاب الساحلية 1700، الهضاب 1900 والصحراء 2650.

أما طاقة الرياح: فيعتبر هذا المورد الطاقوي متغير من مكان لأخر نتيجة الطبوغرافيا والمناخ المتنوع، بحيث تنقسم الجزائر إلى منطقتين جغرافيتين هما: المنطقة الشمالية والمنطقة الجنوبية، هذه الأخيرة تتميز بسرعة رياح كبيرة خاصة في الجنوب الغربي بسرعة تزيد عن 4م/ثا وتتجاوز قيمة 6م/ثا في منطقة أدرار.

وبالنسبة للطاقة الجوفية: فيتواجد أكثر من 200 مصدر ساخن شمال الجزائر، حيث تفوق حرارته حوالي ثلثي هذه المصادر أكثر من 45درجة لتبلغ 98 سنتغراد في حمام المسخوطين بولاية قالمة، 118سنتغراد في عين ولمان و119سنتغراد في بسكرة.

قائمة المراجع

أ- باللغة العربية:

- اسماعيل صاري، التنويع الاقتصادي كإستراتيجية حتمية لمواجهة الصدمات النفطية في الجزائر، ورقة بحثية في ملتقى علمي، جامعة المدية، أكتوبر 2015.
- اشرف صالح، ادارة المال العام "مجلة ادارة المال العام التخصيص والاستخدام، المنظمة العربية للتنمية الادارية، أعمال المؤتمرات، مصر، 2010.
- بلعاطل عياش ونوي سميحة، آلية ترشيد الانفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر، ورقة بحثية في مؤتمر تقييم برامج الاستثمارات العامة ونعكاساتها على الالتشغيل والاستثمار في الجزائر، جامعة سطيف 1، مارس 2013.
- رشيد بن عياش، تدبير الإنفاق العام، الحوار المتمدن – العدد 2940.
- شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2012.
- عبدالحافظ الصاوي، قراءة في تجربة ماليزيا التنموية، مجلة الوعي الإسلامي، العدد451، دولة الكويت، 2003.
- فلح حسين خلف، المالية العامة، ط1، عالم الكتاب الحديث- جدار للكتاب العلمي، الاردن، 2008.
- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ، 2008.
- محمد طاقة، هدى عزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- المنجد في اللغة العربية المعاصرة، ط 2، دار المشرق، لبنان، 2001.

ب – باللغة الاجنبية:

- FMI , rapport des services du fmi pour les consultations de 2010 au titre de l'article iv , n°11/39, mars 2011,
- Malaisie – Communauté Européenne, Document de Stratégie, pour la période de 2007-2013